

تسرب الفتيات من التعليم ، علاقته بالزواج المبكر

تقرير عن الفترة من يوليو إلى سبتمبر 2026

مرصد العنف في البيئة المدرسية



EUEPR
الاتحاد المصري
للسياقات والبحوث التربوية



EWB
مصريين بلا حدود للتنمية



إعداد
أمل صقر

تصميم وإخراج
ميّار مزيد

إشراف ومراجعة
وسام الشريف



عن المرصد

إصدار دوري ربع سنوي يصدره الإتحاد المصري للسياسات والبحوث التربوية، بهدف حصر وسرد السياسات التربوية التي تتبعها وزارة التربية والتعليم والمتعلقة بجرائم العنف داخل البيئة المدرسية، ورصد وتوفير البيانات حول وقائع العنف المختلفة داخل البيئة المدرسية والتي قد تعيق من سير العملية التعليمية وتحقيق أهدافها ولا سيما حوادث العنف القائم على النوع الاجتماعي. بالتركيز على الفئات المهمشة (الفتيات، ذوي الإعاقة، اللاجئين). يسلط المرصد الضوء على السياسات التي تتخذها الجهات التنفيذية للحد من ظاهرة العنف. كما يرصد أيضاً دور الأطراف المعنية في مواجهة التحديات المختلفة المرتبطة بالعملية التعليمية لرسم صورة متكاملة عن العنف في البيئة المدرسية وكيفية مواجهته.

من يستهدف المرصد؟

يتطلع المرصد إلى أن يحظى باهتمام واضعي السياسات في القطاع التعليمي المتمثلين في (وزارة التربية والتعليم والإدارات التعليمية ومديري المدارس)، كما يستهدف المرصد مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال التعليم والتي تولى اهتماما خاصا للعنف في البيئة المدرسية ولا سيما العنف القائم على النوع الاجتماعي داخل البيئة المدرسية وذلك على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي.

المنهجية:

رصد وتحليل وقائع العنف في البيئة المدرسية في مصر كمياً وكيفياً، وتشمل وقائع العنف الموجهة ضد الطلاب/ات وضد القائمين على العملية التعليمية في الفترة من يوليو إلى سبتمبر 2026، وذلك بالاعتماد على عدد من المواقع الإخبارية وصفحات وسائل التواصل الاجتماعي (المصري اليوم، فيتو، الدستور، الأهرام، اليوم السابع، مصراوي، الأخبار، القاهرة 24، تليجراف، الموقع الرسمي لوزارة التربية والتعليم، الصفحة الرسمية لرئاسة مجلس الوزراء على موقع فيس بوك، موقع السبورة التعليمي، موقع كشكول). تعتمد المنهجية أيضاً على رصد وتحليل السياسات التربوية والتشريعات ذات الصلة على المستويات المختلفة.

تعريف البيئة المدرسية:

يقصد بها الإطار البيئي الذي تعمل به المدرسة من حيث جميع مكوناتها المادية كالمباني والصفوف الدراسية والمرافق والخدمات التعليمية وغير المادية بما فيها الأنظمة واللوائح المنظمة لعمل الإدارة المدرسية ومجتمع المعلمين والإداريين والعلاقات الإنسانية بينهم والمناخ المدرسي العام الذي يتم فيه التفاعلات الإنسانية بين المعلمين أنفسهم وبين المعلمين وإدارة المدرسة وبين المعلمين والتلاميذ فيما بينهم. ويرى المرصد أن مفهوم البيئة المدرسية يشير كما سبق إلى الإطار العام الذي تتم فيه عملية التعليم والتعلم والذي يتضمن المدخلات والعمليات والإجراءات اللازمة لخلق سياق يمكن أن يحدث فيه ذلك الأمر بفاعلية ليحقق الأهداف المرجوة منه.

تعريف العنف في البيئة المدرسية:

ويقصد به أنواع العنف التي قد يتعرض لها أعضاء المنظومة التعليمية من طلبة أو مدرسين/ات، أثناء أو قبل أو بعد الذهاب إلى المدرسة أو مكان تلقي الخدمات التعليمية، ويتمثل ذلك في العنف اللفظي أو الجسدي أو الجنسي أو العنف القائم على النوع الاجتماعي وكل ما يترتب عن هذا العنف من أضرار نفسية وجسدية ومعنوية على الأفراد الواقع عليهم العنف.



محاوَر التقرير:

06	المحور الأول: تسرب الفتيات من التعليم وعلاقته بالزواج المبكر
07	مقدمة
08	أولاً: مفهوم التسرب من التعليم
08	ثانياً: الفرق بين التسرب من التعليم والأطفال خارج المدرسة
08	ثالثاً: أسباب تسرب الطلاب/ ات من التعليم
10	رابعاً: حجم مشكلة التسرب من التعليم في مصر
14	خامساً: العلاقة بين تسرب الفتيات والزواج المبكر
16	سادساً: التبعات المترتبة على التسرب من التعليم بسبب الزواج المبكر
17	سابعاً: التوصيات
19	المحور الثاني، وقائع العنف في البيئة المدرسية





المحور الأول

تسرب الفتيات من التعليم وعلاقته بالزواج المبكر

مقدمة

يمثل استمرار ارتفاع أعداد الأطفال والشباب غير الملحقين بالمدارس عالميًا تحديًا أمام النظم التعليمية، إذ بلغ عددهم 273 مليونًا للعام السابع على التوالي، فيما لا يحصل طفل من كل ستة أطفال في سن الدراسة على التعليم، ولا يُكمل سوى نحو ثلثي الطلاب التعليم الثانوي، وفقًا للتقرير العالمي لرصد التعليم لعام 2026 الصادر عن منظمة اليونسكو. وتبرز هذه المؤشرات أهمية ضمان الالتحاق بالتعليم والاستمرار فيه والحد من التسرب.[1]

رغم أن هذه الأرقام تعكس الوضع العالمي، فإنها تكتسب أهمية في السياق المصري في ظل الضغوط الاقتصادية والاجتماعية والنمو السكاني وتحديات الموارد التعليمية. ومن ثم، لا تقتصر قضية التعليم على إتاحة الالتحاق بالمدرسة، وإنما تمتد إلى ضمان بقاء الأطفال داخلها وإتمامهم لمسارهم التعليمي.[2]

ويُعد التسرب من التعليم أحد أبرز أشكال الهدر التربوي والاجتماعي، لما يترتب عليه من إهدار للموارد التعليمية، وتقليص فرص العمل والمشاركة الاقتصادية والاجتماعية.[3] وتكتسب ظاهرة تسرب الفتيات أهمية خاصة، نظرًا لتداخلها مع عوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية وجغرافية، من بينها الفقر، والأعباء المنزلية، وبُعد المدارس، وصعوبة الانتقال، وضعف وسائل النقل الآمن، والأعراف الاجتماعية، والزواج المبكر.

إن الزواج المبكر والتسرب من التعليم ظاهرتين مترابطتين بعلاقة دائرية؛ فالزواج المبكر قد يؤدي إلى انقطاع الفتيات عن التعليم، نتيجة انتقالهن إلى أدوار أسرية وزوجية تحد من قدرتهن على الاستمرار في الدراسة، وفي المقابل، قد يمثل التسرب من التعليم أحد العوامل التي تزيد من احتمالية الزواج المبكر، خاصة في ظل الفقر والأعراف الاجتماعية وضعف الفرص التعليمية والاقتصادية. ومن ثم، فإن العلاقة بين الظاهرتين لا تسير في اتجاه واحد، وإنما يعزز كل منهما الآخر، بما يكرس دوائر متداخلة من التسرب التعليمي، والزواج المبكر، والفقر وعدم المساواة بين الجنسين. ي تناول هذا الإصدار من المرصد في المحور الأول منه قضية تسرب الفتيات من التعليم وعلاقته بالزواج المبكر، فيما يتناول المحور الثاني وقائع العنف في البيئة المدرسية بالرصد والتحليل.

أولاً: مفهوم التسرب من التعليم

يقصد بالتسرب من التعليم توقف الطالب أو الطالبة عن الدراسة ومغادرة النظام التعليمي قبل إتمام المرحلة أو المستوى التعليمي الملتحق به والحصول على المؤهل المرتبط به. ووفق تعريف الأمم المتحدة، فإن التسرب يختلف عن الغياب المؤقت أو الرسوب؛ فبقاء الطالب مقيداً في المدرسة، حتى مع الإعادة أو عدم الانتظام المؤقت، لا يعني بالضرورة أنه أصبح متسرباً. [4]

ويجمع كثير من الباحثين في البيئة العربية على أن التسرب هو التغيب شبه الكامل عن الانتظام في الدراسة بالهروب من المدرسة أو الامتناع أو الرفض أو العزوف عن الدراسة – كبعض أشكال الانقطاع عن الدراسة قبل إتمام المرحلة الدراسية المقيد فيها الطالب أو الطالبة لأي سبب من الأسباب – إما المتعلقة بهما أو اسرتهما أو لظروف المحيطة بهما- مدرسية أو مجتمعية أو بيئية. [5]

ثانياً: الفرق بين التسرب من التعليم والأطفال خارج المدرسة

- ينبغي التمييز بين بين عدد من المفاهيم التي تبدو متقاربة:
- التسرب من التعليم: يعني أن طالبا كان ملتحقاً بالتعليم ثم تركه قبل إتمام المرحلة أو الحصول على المؤهل.
 - الأطفال خارج المدرسة: هم الأطفال في سن التعليم الرسمي الذين لا يلتحقون بالتعليم، سواء لم يلتحقوا به مطلقاً أو التحقوا به ثم انقطعوا عنه.
 - الغياب المؤقت: توقف مؤقت عن الحضور لا يعني بالضرورة مغادرة النظام التعليمي نهائياً.
 - الرسوب أو الإعادة: بقاء الطالب في الصف نفسه، لكنه يظل مقيداً في المدرسة، ولذلك لا يعد متسرباً.

ثالثاً: أسباب تسرب الطلاب/ات من التعليم

1-العوامل الاقتصادية:

تمثل العوامل الاقتصادية والفقر أحد أهم الأسباب التي قد تؤثر في استمرار الطلاب/ات في التعليم، وقد تضطر بعض الأسر بسبب ضيق ذات اليد إلى إعطاء الأولوية للإنفاق على تعليم الأبناء الذكور، أو إلى إخراج الفتاة من المدرسة للمساعدة في العمل أو أداء الأعمال المنزلية أو الرعاية غير المدفوعة.

وتشير اليونيسف إلى ارتباط الفقر والعمل وارتفاع تكلفة التعليم وضعف الحماية الاجتماعية بمخاطر الاستبعاد من التعليم في مصر، مع وجود مخاطر خاصة على الفتيات. [6]

2- العوامل الاجتماعية والثقافية:

وتشمل الظروف الأسرية غير المستقرة، وضعف المتابعة والإشراف على الأبناء، وانخفاض المستوى الثقافي والاجتماعي للأسرة، وكبر حجمها، بما قد يضعف الدافعية للتعليم. كما تشمل التقاليد الاجتماعية، خاصة في بعض المجتمعات الريفية، التي تحد من تعليم الفتيات وتدفع بعض الأسر إلى إخراجهن من المدرسة مع اقتراب سن البلوغ أو الزواج، مما يسهم في ارتفاع معدلات تسربهن، ولا سيما في الصفوف الأخيرة من المرحلة الابتدائية. [7]

3- عمالة الأطفال:

قد تضطر الأسرة إلى دفع الطفل/ة للعمل للمساهمة في دخلها، أو قد يرى الطفل/ة أن العمل أكثر فائدة من التعليم، خاصة عندما تكون العوائد الاقتصادية المتوقعة من التعليم محدودة أو بعيدة المدى.

4- الزواج المبكر:

يمثل الزواج قبل سن الثامنة عشرة أحد العوامل المرتبطة بانقطاع الفتيات عن التعليم. فالزواج يفرض أعباء منزلية ورعائية، وقد يتبعه الحمل والإنجاب، وهو ما يجعل الاستمرار في الدراسة أكثر صعوبة.

5- بُعد المدرسة وصعوبة الانتقال:

يمكن أن يؤدي بُعد المدرسة إلى زيادة تكلفة ومخاطر الانتقال خاصة بالنسبة للفتيات، وهو ما قد يؤثر في انتظامهن واستمرارهن في الدراسة. وتظهر الدراسات المتعلقة بالأطفال خارج المدرسة أهمية الموقع الجغرافي وإتاحة المدارس والنقل باعتبارها عناصر تؤثر في الوصول إلى التعليم.

6- البيئة المدرسية وجودة التعليم:

قد تسهم المدرسة نفسها في دفع الطلاب إلى الانقطاع عن التعليم، ومن أهم العوامل المدرسية:

- ازدحام الفصول.
- نقص المعلمين المؤهلين.
- ضعف الوسائل التعليمية.
- غياب الأنشطة الجاذبة.
- صعوبة المناهج أو عدم ملاءمتها لاحتياجات الطلاب.
- الاعتماد المفرط على الحفظ والتلقين.
- ضعف خدمات الإرشاد النفسي والاجتماعي.
- تكرار الرسوب.
- سوء العلاقة بين المعلم والطالب.

- استخدام العقاب البدني أو العنف اللفظي.
- ضعف جودة التعليم والشعور بعدم جدواه.
- تعدد الفترات الدراسية ونقص المساحات المخصصة للأنشطة.[8]

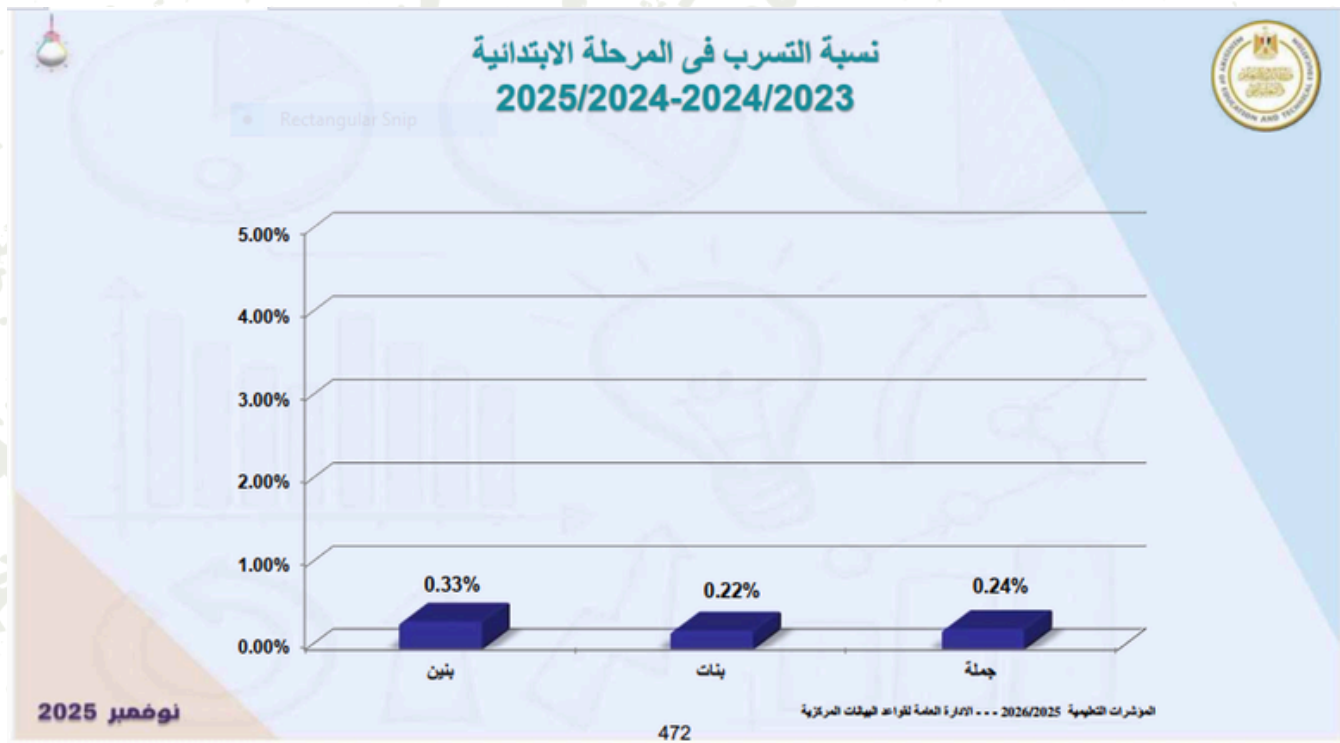
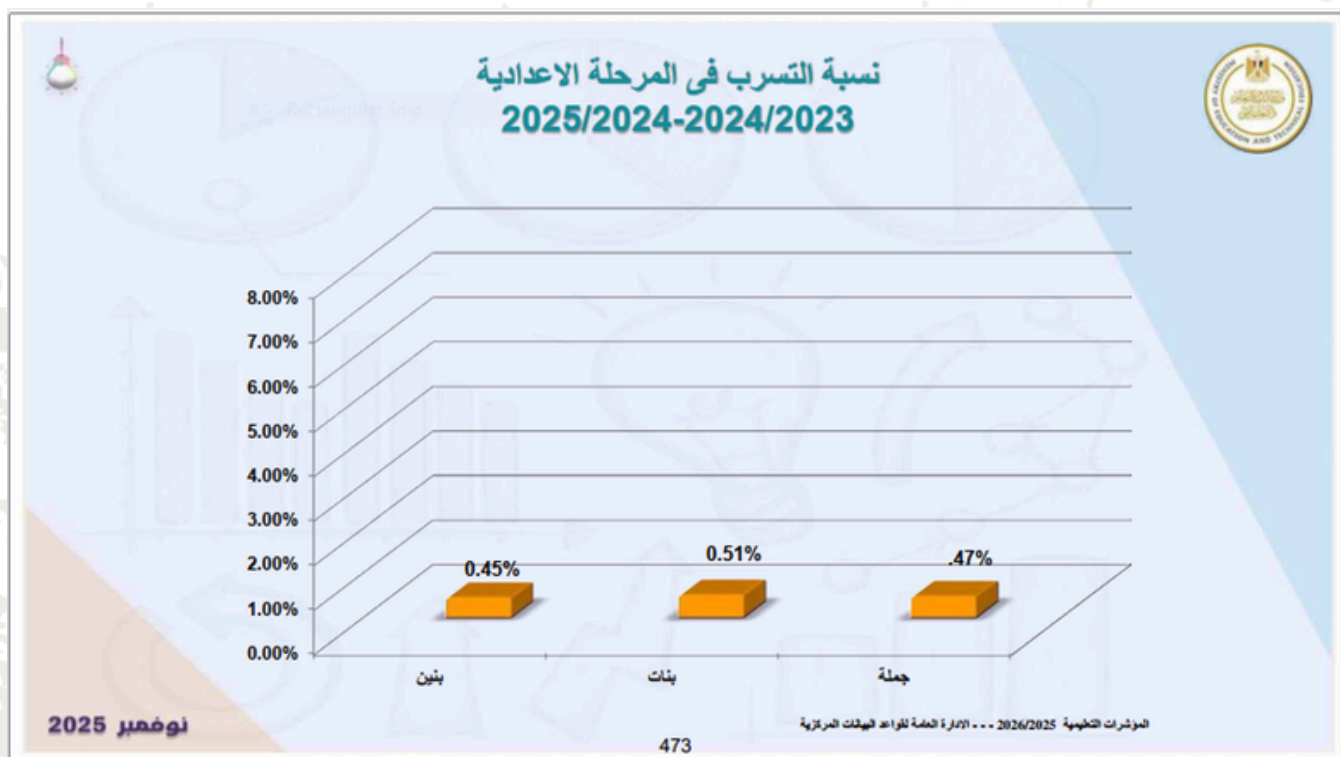
رابعاً: حجم مشكلة التسرب من التعليم في مصر

يُوضّح التقرير العالمي لرصد التعليم 2026، الصادر من منظمة اليونسكو أن التسرب عملية تدريجية تبدأ بالغياب المتكرر وضعف الاندماج المدرسي. وعليه؛ فإن الغياب يعد مؤشراً مهماً للتنبؤ بالتسرب من التعليم. وتتراوح نسب الغياب في الدول منخفضة ومتوسطة الدخل بين أقل من 10% إلى نحو 30%. في مصر، يُوضّح التقرير أن المرحلة الإعدادية تمثل نقطة تحول حرجية، حيث تظهر صور غير مباشرة من التسرب، مثل غياب منتظم، أو الاعتماد الكبير على الدروس الخصوصية بدلاً من التفاعل داخل الصف، مما يؤثر سلباً على معدلات الإتمام وجودة التعلم. في هذا السياق، حرصت مصر مؤخراً على استحداث سياسة التقييمات المدرسية ونجحت بالفعل في رفع نسب الحضور في المدارس من 15% إلى 87%.[9]

وتظهر مشكلة التسرب في مستويات مختلفة من التعليم، إلا أن أهمية المشكلة لا ترتبط فقط بحجم معدل التسرب، وإنما أيضاً بتوزيعه بين المراحل التعليمية والمحافظة والجنسين. وتكشف بيانات الكتاب الإحصائي السنوي للتعليم قبل الجامعي للعام الدراسي 2025/2026 عن تفاوت واضح في معدلات تسرب الفتيات بين المرحلتين الابتدائية والإعدادية، سواء على المستوى الوطني أو بين المحافظات.

أولاً: معدلات تسرب البنين والبنات في المرحلتين الابتدائية والإعدادية:

وفق بيانات الكتاب الإحصائي السنوي للعام الدراسي 2025/2026، والمرتبطة بمؤشرات التسرب بين العامين الدراسيين 2023/2024 و 2024/2025، يظهر اختلاف واضح بين معدلات تسرب البنين والبنات في المرحلتين الابتدائية والإعدادية.



المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي للتعليم قبل الجامعي، وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، العام الدراسي 2025/2026.

تكشف البيانات أن معدل تسرب البنين في المرحلة الابتدائية أعلى من معدل تسرب الفتيات؛ إذ يبلغ 0.33% للبنين مقابل 0.22% للفتيات. بينما ترتفع نسبة تسرب الفتيات في المرحلة الإعدادية إلى 0.51% مقابل 0.45% للبنين. وهوما يؤكد أن المرحلة الإعدادية تمثل نقطة هشاشة رئيسية في المسار التعليمي للفتيات في مصر.

ثانيا: معدلات تسرب البنين والبنات في المحافظات المختلفة:

1-نسبة التسرب للمرحلة الابتدائية بين عامي 2023/2024 - 2024/2025:

Rectangular Snip

نسب التسرب للمرحلة الابتدائية بين عامي
2023/2024-2024/2025

الجمهورية العربية السورية
وزارة التربية والتعليم
إدارة إحصاءات التعليم
سجل الإحصاءات رقم ١٠٠

المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي للتعليم قبل الجامعي، وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، العام الدراسي 2025/2026.

أهم مؤشرات تسرب الفتيات في المرحلة الابتدائية وفقا للمحافظات المختلفة:

وفق البيانات الواردة في الكتاب الإحصائي، سجلت مطروح أعلى معدل لتسرب الفتيات في المرحلة الابتدائية، بنحو 0.53%، بينما سجل الوادي الجديد أقل معدل لتسرب الفتيات بلغ نحو 0.10%. وظهرت معدلات متقاربة في اغلب المحافظات منها الغربية 0.29%، والإسكندرية 0.28%، والقاهرة 0.27%، والدقهلية 0.23%، والقليوبية 0.21%، والبحيرة ودمياط 0.19%.

2- نسبة التسرب للمرحلة الإعدادية بين عامي 2023/2024 - 2024/2025:

نسب التسرب للمرحلة الإعدادية بين عامي
2023/2024-2024/2025

Logo of the Ministry of Education and Scientific Research
Logo of the Ministry of Education and Scientific Research

نسب التسرب			المتسرب للعام 2024/2025			المتسرب للعام 2023/2024			المديرية
جملة	بنات	بنين	جملة	بنات	بنين	جملة	بنات	بنين	
0.31	0.28	0.34	1874	824	1050	602582	295408	307174	القاهرة
0.51	0.51	0.52	1680	820	860	326291	160107	166184	الإسكندرية
0.73	0.78	0.68	2793	1476	1317	382380	188907	193473	البحيرة
0.45	0.45	0.45	1284	641	643	285603	141184	144419	الغربية
0.40	0.34	0.46	785	327	458	197703	97610	100093	كفر الشيخ
0.44	0.42	0.46	1226	568	658	277963	134979	142984	المنوفية
0.22	0.18	0.26	793	322	471	381265	178201	183064	القليوبية
0.28	0.20	0.35	1032	370	662	373976	184505	189471	الدقهلية
0.38	0.30	0.46	382	149	233	101028	49904	51124	دمياط
0.25	0.23	0.28	1120	500	620	440283	217907	222376	الشرقية
0.31	0.30	0.31	132	63	69	42855	20917	21938	بورسعيد
0.63	0.64	0.63	571	281	290	90349	44191	46158	الإسماعيلية
0.93	1.75	0.14	427	394	33	45879	22524	23355	السويس
0.39	0.44	0.34	2358	1302	1056	608360	296360	312000	الجيزة
0.45	0.47	0.42	978	506	472	219502	107310	112192	الفيوم
0.93	1.02	0.86	1811	965	846	193974	95049	98925	بنى سويف
0.72	0.75	0.68	2441	1256	1185	340991	167644	173347	المنيا
1.08	1.18	0.98	2872	1515	1357	266618	128629	137989	أسيوط
0.54	0.76	0.34	1566	1065	501	287544	139762	147782	سوهاج
0.52	0.60	0.46	954	523	431	181882	87300	94582	قنا
0.27	0.48	0.09	163	135	28	59459	28393	31066	الأقصر
0.39	0.49	0.29	334	208	126	86335	42636	43699	أسوان
0.76	1.40	0.35	288	209	79	37777	14901	22876	مطروح
0.26	0.25	0.27	41	19	22	15706	7500	8206	الوادى الجديد
0.11	0.08	0.14	33	12	21	30114	14712	15402	البحر الأحمر
0.73	1.00	0.48	205	133	72	28186	13261	14925	شمال سيناء
0.62	0.83	0.45	66	41	25	10572	4958	5614	جنوب سيناء
0.48	0.51	0.45	28209	14624	13585	5895177	2884759	3010418	جملة

المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي للتعليم قبل الجامعي، وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، العام الدراسي 2025/2026.

أهم مؤشرات تسرب الفتيات في المرحلة الإعدادية وفقا للمحافظات المختلفة:

تظهر الفروق بصورة أكثر وضوحاً في المرحلة الإعدادية؛ إذ سجلت السويس أعلى نسبة لتسرب الفتيات بلغت 1.75% ثم مطروح بنسبة 1.40%، ثم أسيوط بنسبة 1.18% ثم شمال سيناء بنسبة 1% فيما سجلت محافظة البحر الأحمر أقل نسبة تسرب فتيات، حيث بلغت نحو 0.8%.

ولا يمكن تفسير ارتفاع هذه المعدلات بسبب واحد اعتماداً على البيانات الإحصائية وحدها؛ فالرقم يوضح حجم الظاهرة وتوزيعها الجغرافي، لكنه لا يحدد بصورة منفردة ما إذا كان السبب هو الزواج المبكر أو الفقر أو بُعد المدارس أو النقل أو غيرها من الأسباب.

بشكل عام يمكن استخلاص دلالات رئيسية من البيانات:

1- المرحلة الإحصائية تمثل نقطة الانقطاع الأبرز للفتيات، حيث يرتفع معدل التسرب بأكثر من الضعف مقارنة بالمرحلة الابتدائية.

2- تتركز أعلى معدلات التسرب في عدد من المحافظات الحدودية، مثل مطروح وشمال سيناء وجنوب سيناء، وهو ما يبرز أهمية دراسة العوامل الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية الخاصة بهذه المناطق.

وبالتالي، تشير البيانات إلى أن تسرب الفتيات في مصر ليس ظاهرة متجانسة؛ بل تتباين حدتها وفق المرحلة التعليمية والموقع الجغرافي، وتبدو المرحلة الإحصائية أكثر حساسية، خصوصاً في المحافظات الحدودية. ومن ثم فإن معالجة المشكلة تتطلب سياسات تستهدف الانتقال والاستمرار في التعليم بعد المرحلة الابتدائية، إلى جانب تدخلات جغرافية موجهة للمحافظات الأعلى تسرباً.

خامساً: العلاقة بين تسرب الفتيات والزواج المبكر

أكدت دراسة إقليمية حديثة صدرت عن اليونسيف والأمم المتحدة للمرأة وآخرون عام 2023، بعنوان "تكلفة زواج الأطفال وأثره على دورة حياة تكلفة زواج الأطفال وأثره على دورة حياة الفتيات والنساء، أدلة من الأردن وتونس والعراق ومصر" أكدت أن العلاقة بين التسرب من التعليم والزواج المبكر هي علاقة دائرية تبادلية؛ حيث يُعتبر تدني التحصيل العلمي والانقطاع عن الدراسة سبباً ونتيجة لزواج الأطفال في الوقت نفسه.

أشارت الدراسة إلى أن زواج الأطفال له تأثير سلبي كبير على إتمام التعليم الابتدائي والثانوي في الأردن والعراق ومصر. ففي العراق، على سبيل المثال، وجدت الدراسة أن إتمام التعليم الثانوي لدى النساء من الفئة العمرية 20-34 عاماً أو الفئة العمرية 35-49 عاماً، اللواتي تزوجن قبل سن الثامنة عشرة، هو أقل احتمالاً بحوالي 20 نقطة مئوية من إتمام التعليم الثانوي لدى النساء اللواتي تزوجن في سن الثامنة عشرة أو أكثر.

أما في مصر، فإن إتمام التعليم الابتدائي لدى النساء من الفئة العمرية 20-34 عاماً أو الفئة العمرية 35-49 عاماً، اللواتي تزوجن في سن الثامنة عشرة أو ما دون، هو أقل احتمالاً بحوالي 18 و 19 نقطة مئوية من إتمام التعليم الابتدائي لدى النساء المتزوجات في سن الثامنة عشرة أو أكثر.

ويمكن تلخيص أبعاد العلاقة بين التسرب من التعليم والزواج المبكر الدائرية وفقاً للمحاور التالية:

1- التسرب وقيود التعليم كدافع للزواج المبكر:

غياب البيئة التعليمية المناسبة: تساهم بعض العوامل السلبية—مثل بُعد المسافة عن المدرسة، وغياب وسائل النقل الآمنة، ونقص المرافق الصحية الملائمة—في تسرب الفتيات من التعليم. وفي حال عدم توفر خيارات تعليمية ملموسة، يفضل بعض الأولياء إبقاء الفتيات في المنازل وتزويجهن في سن مبكرة.

تراجع الاستثمار في التعليم: عندما تكون فرصة التعليم غير متاحة أو غير مفضلة لدى الأسرة، يقل الاستثمار في تعليم الفتيات، مما يجعلهن أكثر عرضة للزواج المبكر. وعلى العكس من ذلك، يُعد الاستمرار في التعليم والالتحاق بالمدارس عامل حماية رئيسياً يقلل من معدلات زواج الطفلات.

2- الزواج المبكر كسبب مباشر للتسرب والانقطاع عن التعليم:

الترك القسري للدراسة: يتسبب الزواج المبكر أو الحمل المبكر في إجبار الفتيات على ترك مقاعد الدراسة وتأجيل أو إلغاء تطلعاتهن التعليمية.

تأثير إحصائي سلبي ومباشر: يُظهر التحليل القياسي أثراً سلبياً كبيراً لزواج الأطفال على معدلات إتمام التعليم الابتدائي والثانوي؛ ومن أمثلة ذلك:

• في العراق تقل احتمالية إتمام المرحلة الثانوية لدى النساء اللاتي تزوجن قبل سن 18 بمقدار 20 إلى 24 نقطة مئوية مقارنة بمن تزوجن في سن 18 أو بعده.

• في مصر تقل احتمالية إتمام التعليم الثانوي لدى من تزوجن قبل سن 18 بمقدار 22 نقطة مئوية، والتعليم الابتدائي بمقدار 11.8 إلى 12 نقطة مئوية.

• في الأردن وتونس: تظهر البيانات فجوات ملحوظة وإحصائية في معدلات القرائية وإتمام الثانوي بين النساء اللاتي تزوجن كأطفال ومن تزوجن في سن الرشد.

وبالتركيز على الحالة المصرية؛ يُظهر تقرير اليونسف 2017، حول زواج الأطفال في مصر وجود علاقة وثيقة بين المستوى التعليمي وسن الزواج الأول للنساء؛ إذ يرتفع متوسط سن الزواج الأول لدى النساء اللاتي أتممن المرحلة الثانوية أو التعليم العالي بنحو أربع سنوات مقارنة بغير المتعلّمات أو اللاتي حصلن على قدر محدود من التعليم. ويشير التقرير في الوقت نفسه إلى أن انخفاض مستوى التعليم لا يمثل فقط أحد العوامل المرتبطة بزواج الأطفال، وإنما يمكن أن يكون أيضاً نتيجة له، بما يعكس علاقة متبادلة بين الزواج المبكر والانقطاع عن التعليم.

وعلى الرغم من ارتفاع معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي وتقاربها بين الجنسين، حيث بلغت نحو 90.0% للبنين و92.2% للبنات، فضلاً عن تحقيق الفتيات مستويات تحصيل دراسي مرتفعة في هذه

المرحلة، فإن معدلات التسرب تبدأ في الارتفاع بصورة أكثر وضوحًا خلال المرحلتين الإعدادية والثانوية. ويكتسب استمرار الفتيات في التعليم في هذه المراحل أهمية خاصة في الحد من مخاطر الزواج المبكر، نظرًا إلى ارتباط ارتفاع المستوى التعليمي بتأخير سن الزواج الأول. ويرتبط انقطاع الفتيات عن التعليم بعدة عوامل، من أبرزها بُعد المسافة بين محل الإقامة والمدرسة، وما قد يصاحب ذلك من مخاوف تتعلق بالأمن والسلامة، بما في ذلك مخاطر التحرش والعنف أثناء الانتقال إلى المدرسة أو العودة منها. كما تمثل الأعباء المنزلية والرعاية أحد العوائق المهمة أمام استمرار الفتيات في التعليم، وتزداد هذه الأعباء بصورة خاصة بعد الزواج، عندما تنتقل الفتاة إلى منزل الزوج وتتحمل مسؤوليات منزلية ورعاية جديدة. كذلك يمكن أن يؤدي الحمل والإنجاب المبكر ورعاية الأطفال إلى زيادة صعوبة الاستمرار في الدراسة أو العودة إليها بعد الانقطاع.

ومن ثم، لا يقتصر تأثير الزواج قبل سن الثامنة عشرة على حرمان الفتاة من فرص التعليم في الوقت الراهن، وإنما قد يؤدي أيضًا إلى تقليص فرصها المستقبلية في استكمال التعليم واكتساب المهارات والاندماج الاقتصادي والاجتماعي. وفي المقابل، يمكن أن يسهم استمرار الفتيات في التعليم، ولا سيما التعليم الثانوي، في تأخير الزواج وتعزيز قدرتهن على اتخاذ قرارات تتعلق بمستقبلهن. [10] ومن المنظور الاقتصادي، قد يؤدي التسرب إلى خفض العائد المتوقع من تعليم الفتاة في نظر الأسرة. فكلما انخفض المستوى التعليمي، تراجعت فرص الحصول على عمل لائق أو دخل مستقل، الأمر الذي يعزز الاعتقاد بأن الزواج هو المسار الاجتماعي والاقتصادي الأساسي للفتاة. ولذلك فإن التسرب يمثل جزءاً من منظومة أوسع من عدم المساواة بين الجنسين. [11]

سادساً: تبعات التسرب من التعليم بسبب الزواج المبكر

- حرمان من رأس المال البشري والشبكات الاجتماعية: يمنع الانقطاع عن الدراسة الفتيات من اكتساب المهارات وبناء شبكات الدعم الاجتماعي التي توفرها البيئة المدرسية.
- ضعف القدرة التفاوضية وصنع القرار: يؤدي نقص التعليم إلى تراجع قدرة الفتاة وصوتها في اتخاذ القرارات داخل الأسرة والمجتمع.
- الخسائر الاقتصادية في سوق العمل: يقلل تدني المستويات التعليمية من فرص الانضمام للقطاع الرسمي، مما يدفع الفتيات نحو وظائف غير رسمية ذات أجور منخفضة وظروف عمل قاسية.
- تأثيرات عابرة للأجيال: يقلل التسرب التعليمي للأمهات من احتمالية استثمارهن في صحة وتعليم أطفالهن مستقبلاً، مما يكرس نقل الحرمان والفقر عبر الأجيال. [12]

سابعاً: التوصيات

أولاً: زيادة الاستثمار في التعليم الثانوي

توسيع فرص الوصول إلى التعليم الثانوي، ولا سيما في المناطق التي تواجه فيها الفتيات صعوبات أكبر في الاستمرار في الدراسة. ويشمل ذلك إنشاء مدارس أقرب إلى التجمعات السكنية، ودعم تكاليف النقل للحد من مخاطر الطريق والعوائق المرتبطة بالمسافة، إلى جانب توفير بيئة تعليمية أكثر أماناً للفتيات. إلى جانب أهمية توفير خدمات رعاية الأطفال لمساعدة الأمهات الشابات والفتيات المتزوجات على استكمال تعليمهن أو العودة إليه، فضلاً عن زيادة أعداد المعلمات بما يسهم في توفير بيئة تعليمية أكثر ملاءمة للفتيات.

ثانياً: الاستمرار في تقديم الحوافز المالية والغذائية المرتبطة بالانتظام الدراسي

تشكل الحوافز المادية المشروطة بالحضور المدرسي إحدى الآليات التي يمكن أن تساعد الأسر الأكثر فقراً على إبقاء بناتها في التعليم. وقد أشارت الدراسة الإقليمية لليونيسف حول زواج الأطفال في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فيما يخص مصر؛ إلى نماذج من برامج الدعم التي تربط الاستفادة من المساعدات بانتظام الفتاة في الدراسة، ومن بينها برامج مثل «تكافل» وبعض المبادرات المنفذة بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي، مع اشتراط معدلات حضور محددة، مثل 80% في بعض البرامج.

ثالثاً: تعزيز التوعية داخل البيئة المدرسية

يمكن للمدرسة أن تؤدي دوراً وقائياً في مواجهة الممارسات التي تحد من فرص الفتيات في التعليم، من خلال تدريب المعلمين والمعلمات، وتوفير جلسات توعية للطلاب حول المساواة بين الجنسين، والتغيرات الجسدية والعاطفية، والمخاطر المرتبطة بالزواج المبكر والممارسات الضارة. ويساعد هذا النوع من التدخلات على معالجة بعض العوامل الاجتماعية والثقافية التي قد تؤثر في قرارات الأسر المتعلقة بتعليم الفتيات وزواجهن.

رابعاً: دعم التعليم غير النظامي وبرامج المهارات الحياتية للفتيات المتسربات

توسيع البرامج التي تستهدف الفتيات اللاتي انقطعن عن التعليم، بما يتيح لهن فرصاً بديلة لاكتساب المعرفة والمهارات. ويبرز في هذا السياق برنامج «إشراق» في صعيد مصر، الذي تستهدف الفتيات المتسربات من خلال دروس محو الأمية وتنمية المهارات الحياتية، بما يساعد على إعادة دمجهن في مسارات التعليم أو التدريب.

خامساً: تعزيز البحوث والتقييم

تتطلب العلاقة بين التعليم وتأخير سن الزواج مزيداً من الدراسات التقييمية التي تقيس بصورة أكثر دقة مدى فاعلية التدخلات التعليمية في الحد من زواج الأطفال. ويساعد ذلك على تحديد البرامج الأكثر قدرة على إبقاء الفتيات في التعليم، وفهم العوامل التي تجعل استمرارهن في الدراسة أكثر احتمالاً، وتطوير السياسات والبرامج بناءً على الأدلة. [13]



المحور الثاني وقائع العنف في البيئة المدرسية

تم رصد 16 جريمة عنف ضد الطلاب والطالبات، كما تم رصد 13 جريمة عنف ضد هيئة التعليم. أي أن إجمالي عدد جرائم العنف في البيئة المدرسية في الفترة من يوليو إلى سبتمبر 2026 بلغ 29 جريمة. مع ملاحظة أن أغلب فترة الرصد توافقت مع فترة العطلة الصيفية، باستثناء شهر سبتمبر، حيث بدأ العام الدراسي الجديد في السادس من سبتمبر بشكل تدريجي، وقد شهد بطبيعة الحال معظم جرائم العنف التي ارتكبت خلال فترة الرصد.

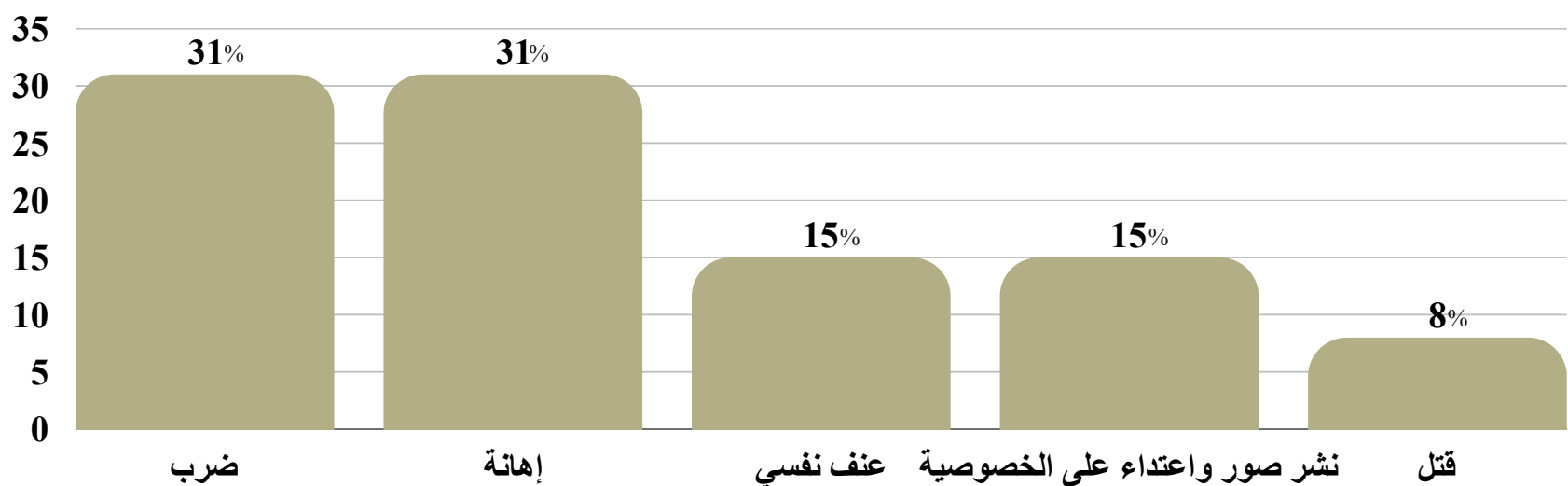


أولاً: جرائم العنف بحق هيئة التعليم

تم رصد 13 جريمة بحق هيئة التعليم، وقعت جميعها خلال شهر سبتمبر بالتزامن مع بدء الدراسة باستثناء واقعة عنف واحدة جرت في شهر أغسطس. كان تصنيفها كالتالي:

العدد	الجريمة
4	ضرب
4	إهانة
2	عنف نفسي
2	نشر صور واعتداءات على الخصوصية
1	قتل
13	الإجمالي

جرائم العنف بحق هيئة التعليم



تُظهر نتائج الرصد أن الضرب والإهانة [1] يمثلان النسبة الأكبر من جرائم العنف ضد هيئة التعليم بنسبة 31% لكل منهما، بما يعكس استمرار أشكال العنف البدني والاعتداء اللفظي كأبرز أنماط الانتهاكات التي يتعرض لها العاملون في المؤسسات التعليمية.

ويأتي العنف النفسي في المرتبة الثانية بنسبة 15% بما يشير إلى أن الأذى لا يقتصر على الاعتداء الجسدي أو اللفظي، وإنما يمتد إلى ممارسات قد تؤثر في السلامة النفسية والمهنية للمعلمين والعاملين بالتعليم. بذات النسبة وذات المرتبة؛ سجلت جرائم تصوير معلمات أثناء الشرح ونشر الصور على وسائل التواصل الاجتماعي بما يمثل اعتداء على الخصوصية بنسبة 15%، وهو نمط مختلف من الانتهاك يرتبط بالفضاء الرقمي وإمكانية استخدام الصور أو المعلومات الشخصية في الإساءة أو التشهير. وأخيراً، بلغت جرائم القتل 8% بواقع جريمة واحدة، وهي وإن كانت أقل تكراراً، فإنها تمثل أعلى أشكال العنف خطورة لما تنطوي عليه من تهديد مباشر للحياة. ارتبطت الجريمة بخصومة مع أحد العاملين في المدرسة ومدير المدرسة القتل.

أما عن وقائع العنف النفسي والإهانة التي تم رصدها فكان من أبرزها ما شهدته محافظة القليوبية خلال جولة تفقدية للمحافظ على عدد من المدارس قبيل بدء العام الدراسي. فقد شملت الوقائع استبعاد مدير مدرسة برقطا الإعدادية عقب انتقاد علني متعلق بزيه، إلى جانب حوار مع مديرة مدرسة كشفت فيه عن اضطرارها، هي ووكيلة المدرسة، إلى الإنفاق من مالهما الخاص على إصلاحات بالمدرسة، في ظل عدم استجابة الجهات المختصة لطلبات الدعم.

تشير هذه الوقائع تساؤلات حول آليات المساءلة داخل المؤسسات التعليمية وحدودها، ومدى مراعاتها لكرامة العاملين في التعليم، فبينما تظل متابعة جاهزية المدارس ومحاسبة المقصرين مسؤولية تنفيذية ضرورية لضمان حق الطلاب في تعليم جيد، فإن أساليب ممارسة هذه المساءلة تظل عنصراً مهماً في تقييم بيئة العمل المدرسية، ولا سيما عندما تتخذ طابعاً علنياً أو تترافق مع تحميل العاملين أعباءً مالية يفترض أن تقع على عاتق الجهات المسؤولة عن توفير متطلبات المدرسة. ولا ينبغي أن تنفصل المساءلة عن احترام الكرامة الإنسانية والحقوق الوظيفية، ولا أن تتحول الزيارات التفقدية إلى منصات توبيخ وإهانة علنية أمام الطلاب والعاملين والإعلام كما حدث في الواقعتين. وتبرز هنا أيضاً تساؤلات حول الموازنة الخاصة بالتعليم والموارد المتاحة للمدارس ومدى كفايتها وطبيعة العلاقة بين المحاسبة وتوفير الإمكانيات اللازمة للقيام بالمسؤوليات.

ظهرت بعض وقائع العنف الأخرى التي تم رصدها ارتباطاً بمحاولات المعلمين تنفيذ اللوائح، ولا سيما فيما يتعلق بالهواتف المحمولة والانضباط المدرسي ورفض جمع التبرعات وما نتج عنها من إهانة لهم. تكشف هذه الحالات عن فجوة محتملة بين المسؤولية التي يتحملها المعلم في تنفيذ القواعد وبين الحماية المؤسسية المتاحة له عند اعتراض الطالب أو ولي الأمر.

[1] من المهم التمييز بين العنف النفسي بوصفه مفهوماً أوسع، وبين الإهانة باعتبارها صورة محددة من السلوك المهين. يمكن تعريف العنف النفسي اجرائياً بأنه كل سلوك يستهدف تخويف أو ترهيب أو إذلال عضو هيئة التعليم أو ممارسة ضغط نفسي عليه، دون أن يكون جوهر الواقعة مجرد توجيه إهانة لفظية أو إشارة مهينة. أما الإهانة فهي كل قول أو إشارة أو تهديد يتضمن إساءة إلى كرامة عضو هيئة التعليم أو الحط من قدره، وبخاصة عندما يقع أثناء تأدية وظيفته أو بسببها.

فتكليف المعلم بتطبيق اللوائح يفترض أن يصاحبه إطار واضح للصلاحيات والتدخل والدعم الإداري، حتى لا يتحول تنفيذ القاعدة المدرسية إلى مواجهة شخصية يتحمل المعلم تبعاتها بمفرده، فيتحول التزام المعلم بتطبيق اللوائح والقرارات إلى مصدر ضغط أو تهديد للعاملين، خاصة عندما لا توجد آليات فعالة لحسم النزاع قبل تصاعده. [2]

لاحظنا أيضاً في وقائع العنف المرصودة ضد هيئة التعليم تعدد مصادر العنف؛ فهو لا يأتي من الطلاب وحدهم، بل قد يرتبط أيضاً بأولياء الأمور أو بالعلاقات داخل الهيكل الإداري للمدرسة. ويكشف ذلك عن حاجة إلى معالجة أوسع من تشديد الانضباط الطلابي، تشمل تنظيم العلاقة بين المدرسة وأولياء الأمور، ووضع آليات واضحة لحل النزاعات، وضمان قدرة المعلمين على تقديم الشكاوى والحصول على الحماية دون تعرضهم لضغوط أو انتقام.

يتقاطع هذا المشهد من العنف ضد هيئة التعليم مع قرار حديث يمكن وصفه بأنه شكل آخر من أشكال العنف، حيث صدر قرار بإبرام عقود للمعلمين بالحصّة مقابل أجر ضعيف قبل الاستقطاعات، لا يتناسب مع أعباء الوظيفة ولا يوفر أماناً وظيفياً نظراً لإمكانية فسخ العقد في أي وقت، مما يعكس بيئة عمل هشة تزيد من تعرض المعلمين للضغط والعنف وتقلل من قدرتهم على المطالبة بحقوقهم أو رفض الممارسات غير العادلة. وبذلك يبرز رابط بنيوي بين ضعف الحماية الوظيفية والمالية للمعلمين، وتفاقم أنماط العنف ضدهم، وغياب آليات مساءلة عادلة تحفظ كرامتهم وتوازن بين المحاسبة على التقصير واحترام الحقوق.

تشير الصورة الكلية لجرائم العنف بحق هيئة التعليم إلى أن حمايتهم تتطلب الانتقال من التعامل مع الاعتداء باعتباره واقعة فردية بعد حدوثها إلى بناء منظومة وقاية وحماية داخل المؤسسات التعليمية. وتشمل هذه المنظومة توفير بيئة عمل آمنة، وآليات فعالة ومستقلة نسبياً لتلقي الشكاوى والتحقيق فيها، وضمان الحماية عند تطبيق اللوائح، ومساءلة المعتدين، مع الحفاظ في الوقت نفسه على حق الطلاب وأولياء الأمور في الشكاوى والاعتراض بالوسائل القانونية.

إن حماية المعلم من العنف لا تنفصل عن حماية الحق في التعليم؛ فالمعلم الذي يعمل في بيئة تفتقر إلى الأمان والكرامة والحماية المؤسسية يكون أقل قدرة على أداء دوره التربوي، بينما تؤثر حالة التوتر والعنف داخل المدرسة في البيئة التي يتلقى فيها الطلاب تعليمهم. ومن ثم، فإن ضمان سلامة المعلمين وكرامتهم المهنية ينبغي أن يُنظر إليه باعتباره جزءاً من مسؤولية الدولة عن توفير بيئة تعليمية آمنة لجميع أطراف العملية التعليمية.

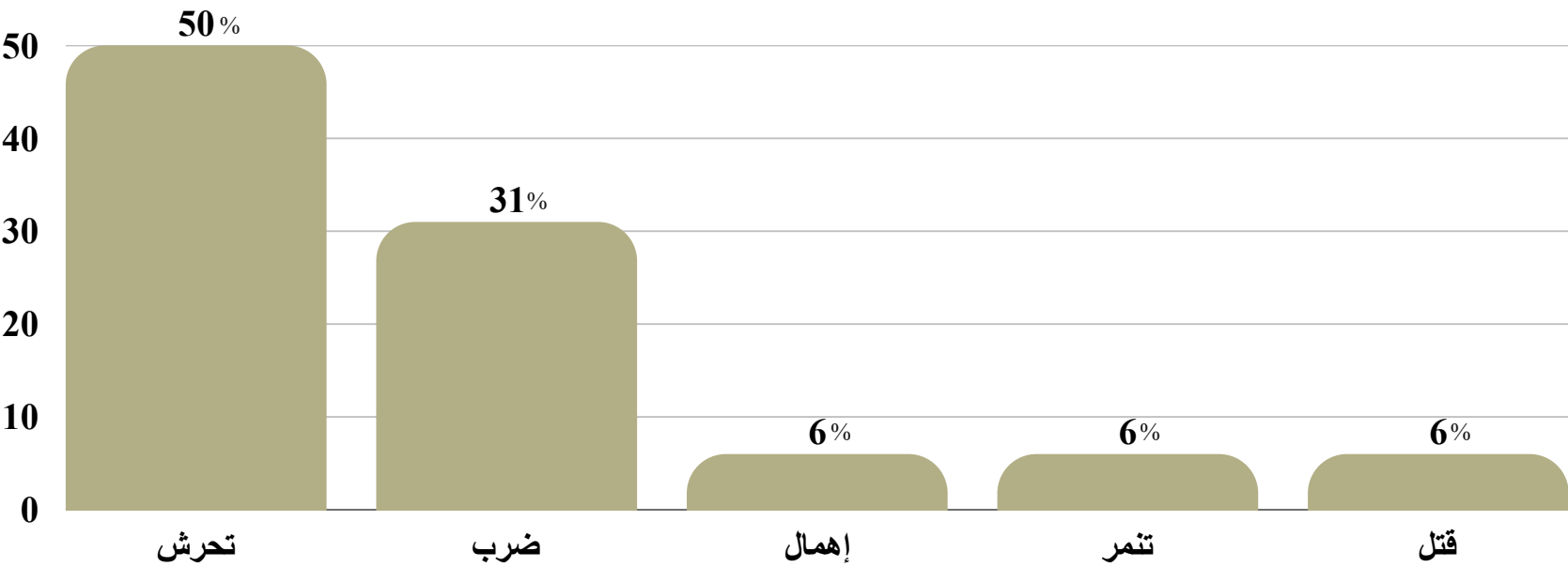
[2] يظهر ذلك بوضوح في واقعة مديرة مدرسة مصر الذكية التجريبية، التي تعرضت للاعتداء والتهديد على خلفية خلاف يتعلق برفضها بجمع تبرعات من أولياء الأمور. وكذلك في واقعة المعلمة التي حررت أسرة طالبة محضراً ضدها عقب تلف هاتف الطالبة أثناء محاولة المعلمة الحصول عليه.

ثانياً: جرائم العنف بحق الطلاب/ات

بلغ عدد جرائم العنف بحق الطلاب/ ات في الفترة من يوليو الى سبتمبر عدد 16 جريمة. نرصدها كالتالي:

العدد	الجريمة
8	تحرش
5	ضرب
1	إهمال
1	تنمر
1	قتل
16	الإجمالي

جرائم العنف بحق الطلاب/ات



يتضح من الرسم البياني أن جريمة التحرش جاءت في المرتبة الأولى بنسبة 50%، تليها جريمة الضرب في المرتبة الثانية بنسبة 31% ثم جاءت جرائم الإهمال، والتنمر، والقتل في المرتبة الثالثة بنسب متساوية، حيث بلغت نسبة كل منهم 6%.

جدير بالذكر أن 6 من جرائم التحرش الجنسي حدثت في ناد رياضي على يد أحد المدربين الرياضيين، فيما جرت الجريمتين الأخرين في إحدى المدارس. استمرار جرائم التحرش الجنسي في البيئة المدرسية يؤكد على أهمية تعديل لائحة الانضباط المدرسي كي تشمل على بروتوكولات خاصة بجرائم الاعتداءات الجنسية مثل الإبلاغ السري أو حماية الضحايا أو تأهيلهم وما يسبق ذلك من توعية خاصة للأطفال الصغار.

أما جريمة الضرب فلا زالت تحتل مرتبة متقدمة وهي أكثر أنماط العنف شيوعاً في البيئة الدراسية وصلت هنا في إحدى الحالات لحد القتل، حيث طعن طالب في المرحلة الإعدادية زميله بخنجر في المدرسة خلال مشاجرة بينهما.

وشهدت فترة الرصد أنماطاً أخرى من العنف ربما يكون غير مرئياً ضد الطلاب/ات، فمع بداية تطبيق نظام البكالوريا المصرية، كشفت بعض الوقائع التي رصدها التقرير عن توتر بين السياسة التعليمية المعلنة وآليات تنفيذها داخل المدارس، خاصة فيما يتعلق بحق الطلاب والطالبات في اختيار المسار التعليمي الذي يناسبهم. وتبرز أهمية هذه الوقائع في أنها تثير تساؤلات حول مدى قدرة المؤسسات التعليمية على تطبيق النظام الجديد دون أن يتحول تعدد المسارات إلى قيد على حرية الاختيار أو عبء إضافي على الطلاب.

هذاما حدث في واقعتي مدرسة دهشور بالجيزة ومدرسة ميت الفرماوي بالدقهلية، حيث تضمنت الوقائع نقل طلاب وطالبات اختاروا الثانوية العامة إلى مدارس أخرى بسبب عدم إتاحة المسار في مدارسهم الأصلية. وفي إحدى المدرستين تم نقل الطلاب بدون علم ذويهم مما اضطر أولياء الأمور إلى الاتصال بشرطة النجدة. فإذا كان اختيار الطالب للثانوية العامة متاحاً وفق النظام الجديد، فإن تحميله تبعات عدم جاهزية المدرسة بنقله إلى مدرسة بعيدة، يحول الاختيار من حق فعلي إلى خيار شكلي؛ إذ يصبح أمام الطالب إما قبول مسار لم يختره، أو الاحتفاظ بخياره مع تحمل أعباء الانتقال والتكلفة والوقت ومخاطر الطريق [14]

كما تكشف هذه الوقائع عن انتقال تكلفة القصور التنظيمي من المؤسسة التعليمية إلى الطالب والأسرة، بدلاً من معالجة المشكلة على مستوى التخطيط وتوزيع المسارات. وتزداد خطورة ذلك بالنسبة للفتيات، إذ قد تؤثر المسافة ووسائل الانتقال ومخاوف الأمان في قدرة الأسرة على السماح لهن بالاستمرار في المسار الذي اخترنه، بما قد يؤدي عملياً إلى تفاوت في القدرة على الاستفادة من الحق نفسه.

إن غياب الوضوح في الإجراءات وآليات التظلم يمكن أن يحول الخلاف حول السياسة التعليمية إلى صدام داخل المدرسة، وهو ما ظهر في لجوء أولياء الأمور إلى شرطة النجدة اعتراضاً على نقل

أبنائهم، فضلاً عن تداول ادعاءات بشأن التهديد والعنف والإهانة ضد طالبات اعترضن على إجبارهن على مسار معين.[15] وإذا ثبتت هذه الوقائع، فإنها تمثل انتقالاً من مشكلة تنظيمية إلى مساس بحق الطالب في الاعتراض والتعبير دون تعرضه للعنف أو التخويف.

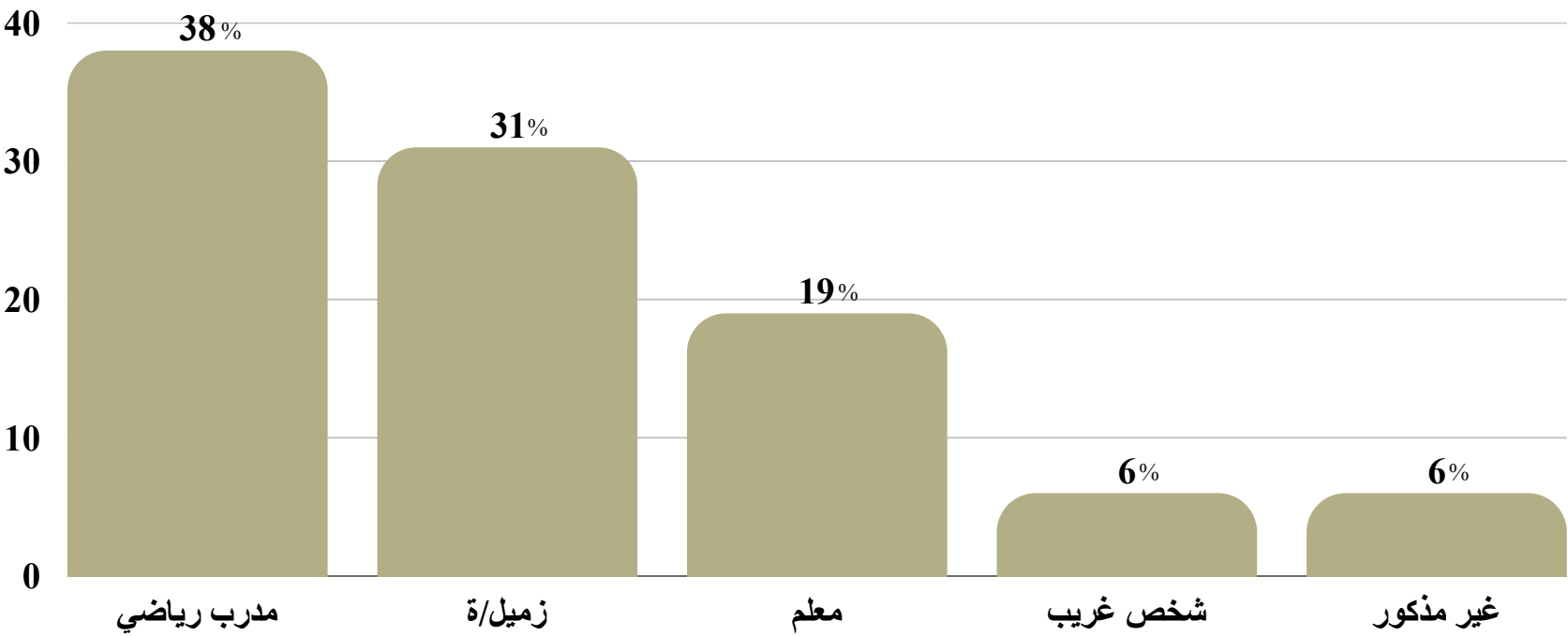
ومن ثم، تكشف هذه الحالات عن مفارقة أساسية في تطبيق الإصلاح التعليمي، فالنظام الذي يفترض أن يوسع خيارات الطلاب قد يؤدي، إذا لم تتوافر آليات تنفيذ عادلة، إلى تقييد هذه الخيارات عملياً. وعليه، فإن نجاح تطبيق البكالوريا لا يقاس فقط بإتاحة المسارين رسمياً، وإنما بمدى إتاحة الاختيار بصورة فعلية ومتساوية، وعدم تحميل الطلاب تكلفة القصور التنظيمي، وضمان حقهم في المدرسة الأقرب، وتوفير آليات واضحة للتظلم والحوار تحول دون تحول الخلافات التعليمية إلى عنف أو صدام.

وكشفت بعض المشاهد الأخرى التي رصدها التقرير عن فجوة محتملة بين المستهدفات والسياسات المعلنة لتحسين البيئة التعليمية وخفض كثافات الفصول، وبين بعض الممارسات والظروف التي تظهر داخل المدارس. فعلى الرغم من إعلان وزارة التربية والتعليم استهداف خفض كثافة الفصول ونجاحها في ذلك، وتأكيد مديرية التربية والتعليم بمحافظة الشرقية قبل بدء العام الدراسي العمل على ألا تتجاوز الكثافة 44 طالباً بالفصل، رصد التقرير في بداية العام الدراسي صوراً لتلاميذ بالمرحلة الابتدائية في إحدى مدارس الشرقية وهم يفترشون أرض فناء المدرسة. ورغم أن التحقيق الذي أجرته مديرية التربية والتعليم لاحقاً أفاد بأن الواقعة ارتبطت بحصة التربية الرياضية، وليس بنقص الفصول كما أثير بدايةً، فإن المشهد في حد ذاته يكشف عن قصور في توفير البيئة التعليمية الملائمة، ويشير إلى أهمية التحقق المستمر من مدى انعكاس السياسات المستهدفة على الممارسات الفعلية داخل المدارس، وعدم الاكتفاء بالمؤشرات الكمية المعلنة حول متوسط كثافة الفصول.[16]

ثانياً، علاقة الجاني بالمجني عليه:

العلاقة الجاني بالمجني عليه	العدد
مدرب رياضي	6
زميل/ة	5
معلم	3
شخص غريب	1
غير مذكور	1
الإجمالي	16

علاقة الجاني بالمجني عليه

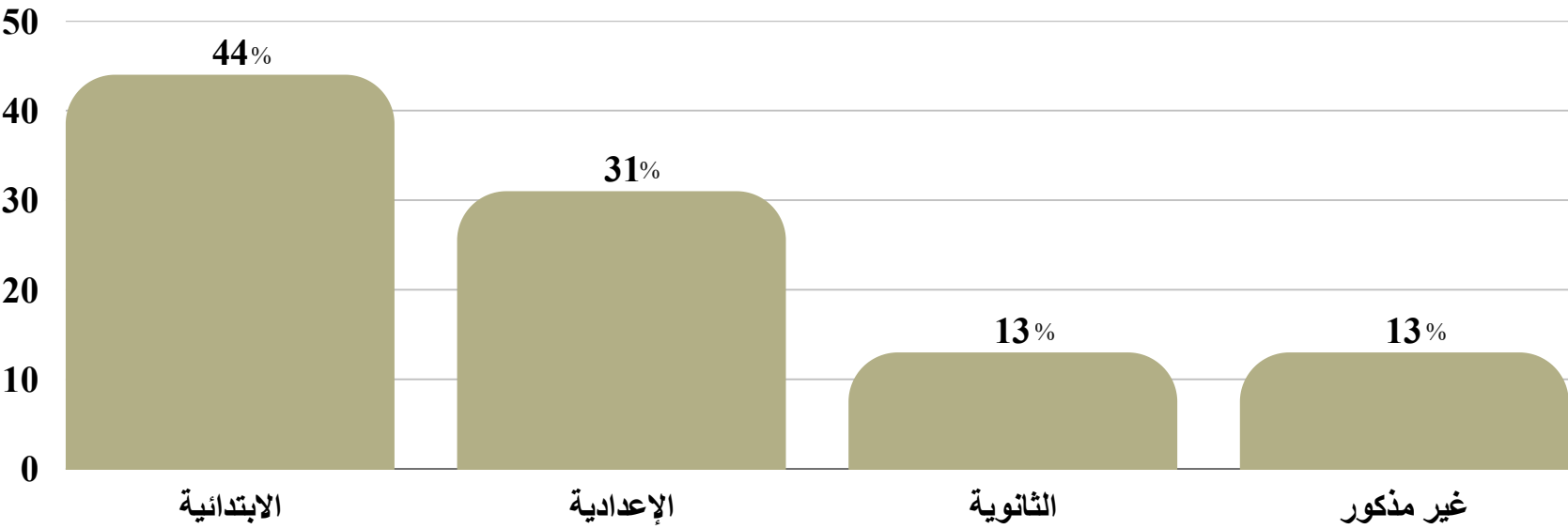


يتضح من الرسم البياني أن المدرب الرياضي جاء في المرتبة الأولى بنسبة 38%، تمثلت جميع حالات العنف التي ارتكبتها المدرب الرياضي هنا في جرائم تحرش جنسي باللاعبات. ويليه الزميل/ة في المرتبة الثانية بنسبة 31%، ثم جاء المعلم في المرتبة الثالثة بنسبة 19%، بينما جاء الشخص الغريب وعدم ذكر الشخص في المرتبة الرابعة بنسب متساوية بلغت 6% لكل منهما.

ثالثاً، المرحلة الدراسية للطلاب المعنفين

المرحلة الدراسية	العدد
الابتدائية	7
الإعدادية	5
الثانوية	2
غير مذكور	2
الإجمالي	16

المرحلة الدراسية



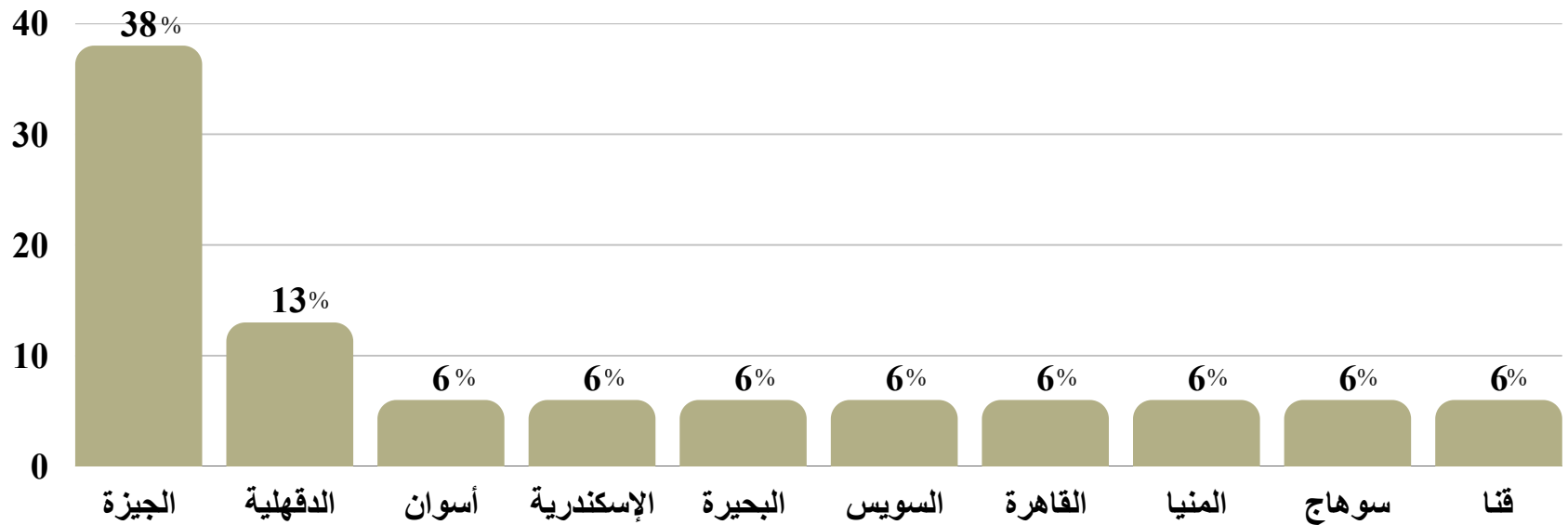
تشير النتائج إلى تركيز النسبة الأكبر من حالات العنف المدرسي المرصودة خلال الأشهر الثلاثة محل الرصد في المرحلة الابتدائية بنسبة 44% تلتها المرحلة الإعدادية بنسبة 31% بينما جاءت المرحلة الثانوية وعدم ذكر المرحلة بنسبة 13% لكل منهما. ويشير هذا التوزيع إلى أن المرحلة الابتدائية تستحوذ على النصيب الأكبر من الحالات المرصودة، وهو ما قد يرتبط بصغر سن الأطفال ومحدودية قدرتهم على مواجهة العنف أو الإبلاغ عنه.

ومع ذلك، لا يعني انخفاض النسبة في المرحلة الثانوية بالضرورة انخفاض معدلات العنف الفعلية، إذ قد تتأثر النتائج بآليات اكتشاف الحالات والإبلاغ عنها وطبيعة العنف في كل مرحلة. ومن ثم، تعكس هذه النسب الحالات المنشورة التي تمكنا من رصدها وتوثيقها خلال فترة الرصد. وتبرز النتيجة أهمية التدخل المبكر في المرحلة الابتدائية، من خلال تعزيز آليات الوقاية والإبلاغ الآمن، وتدريب المعلمين على إدارة السلوك وحل النزاعات، وتفعيل دور الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين داخل المدارس.

رابعاً، المحافظات التي شهدت وقائع العنف في البيئة المدرسية

العدد	المحافظة
6	الجيزة
2	الدقهلية
1	أسوان
1	الإسكندرية
1	البحيرة
1	السويس
1	القاهرة
1	المنيا
1	سوهاج
1	قنا
16	الإجمالي

المحافظات التي شهدت وقائع العنف



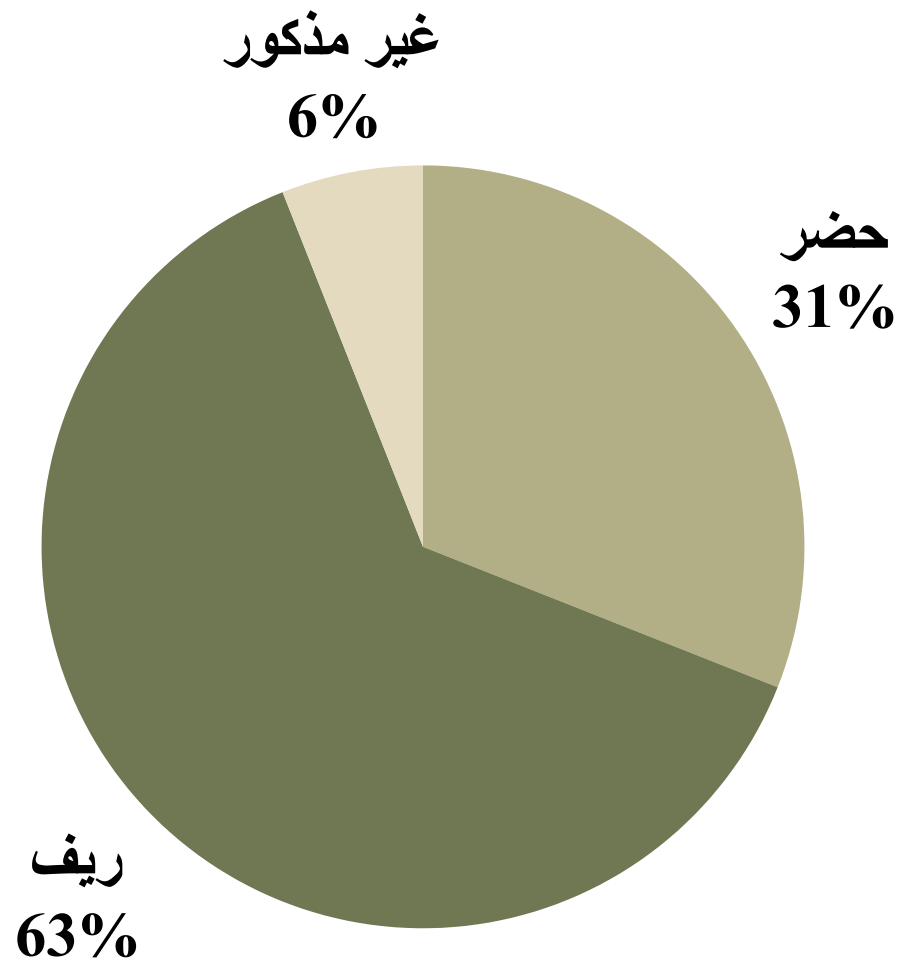
وفقا للرسم البياني؛ جاءت محافظة الجيزة في المرتبة الأولى من حيث حالات العنف المدرسي بنسبة 38% من إجمالي الحالات، تلتها محافظة الدقهلية في المرتبة الثانية بنسبة 13% وجاءت باقي المحافظات في المرتبة الثالثة 6% لكل محافظة.

تشير هذه النتائج إلى تركيز واضح للحالات المرصودة في محافظة الجيزة مقارنة بباقي المحافظات، إذ تجاوزت نسبتها أكثر من ثلث إجمالي الحالات، بينما جاءت الدقهلية بفارق ملحوظ في المرتبة الثانية. أما باقي المحافظات فقد سجلت نسبًا متساوية ومنخفضة نسبيًا. ولا يعني ذلك بالضرورة أن العنف المدرسي أكثر انتشارًا في الجيزة فعليًا، وإنما يعكس توزيع الحالات التي تمكنت الدراسة من رصدها وتوثيقها خلال فترة التحليل، وهو ما قد يتأثر بعدد الأخبار المنشورة، وآليات الإبلاغ، ومدى اهتمام وسائل الإعلام بتغطية الوقائع في كل محافظة.

خامسًا، التقسيم الجغرافي لوقائع العنف ضد الطلاب

العدد	التقسيم الجغرافي
10	حضر
5	ريف
1	غير مذكور

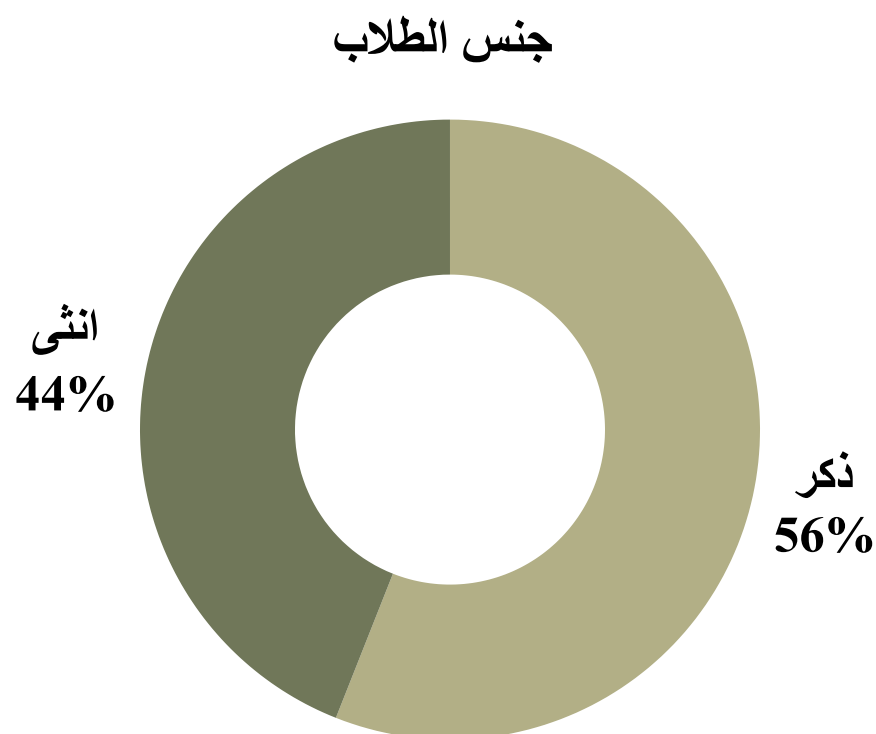
التقسيم الجغرافي لوقائع العنف ضد الطلاب



جاءت المحافظات الحضرية في المرتبة الأولى بنسبة 63% من إجمالي حالات العنف المدرسي المرصودة، تلتها محافظات الريف بنسبة 31%، بينما بلغت نسبة الحالات التي لم يُحدد تقسيمها الجغرافي 6%. وتشير هذه النتائج إلى تركيز غالبية الحالات المرصودة في المناطق الحضرية، وقد تعكس هذه النتيجة سهولة رصد وتوثيق الوقائع في المدن مقارنة بالمناطق الريفية، ومن ثم فإنها تعبر بدرجة أكبر عن نمط الوصول إلى الحالات وتغطيتها إعلامياً، ولا يمكن اعتبارها مؤشراً مباشراً على اختلاف معدلات العنف الفعلية بين الحضر والريف.

سادسا، جنس الطلاب الذين تعرضوا للعنف

العدد	جنس الطلاب
9	ذكر
7	أنثى
16	المجموع

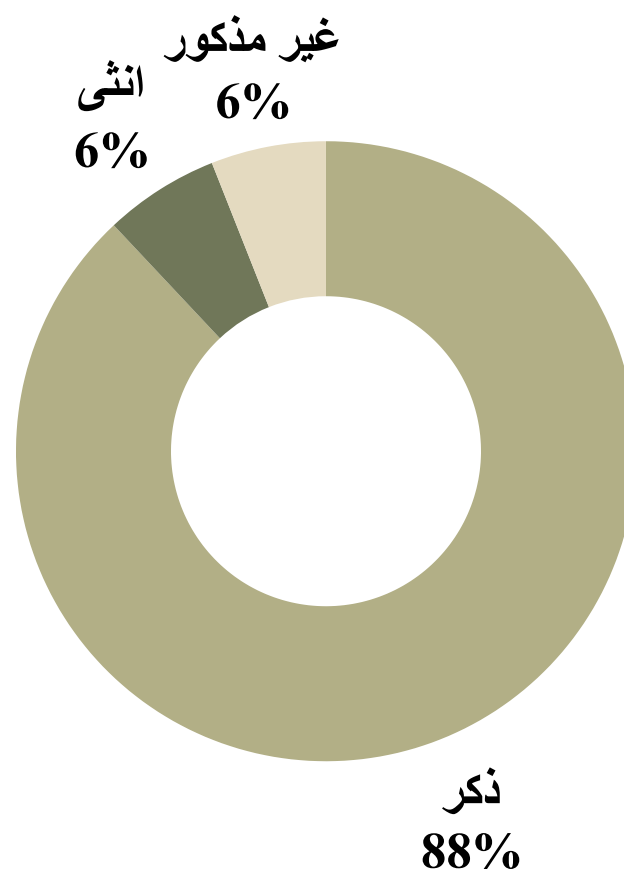


تُظهر النتائج أن الطلاب الذكور يمثلون النسبة الأكبر من حيث التعرض للعنف بنسبة 56%، وهو ما يتفق مع نتائج المرصد في معظم نسخه السابقة. مقابل 44% للطالبات. ويمكن تفسير هذا التقارب النسبي بين الجنسين بأن العنف المدرسي لا يقتصر على فئة دون أخرى، مع وجود ارتفاع محدود في الحالات المرصودة بين الذكور.

سابعاً، جنس الجاني

العدد	جنس الجاني
14	ذكر
1	أنثى
1	غير مذكور
16	الإجمالي

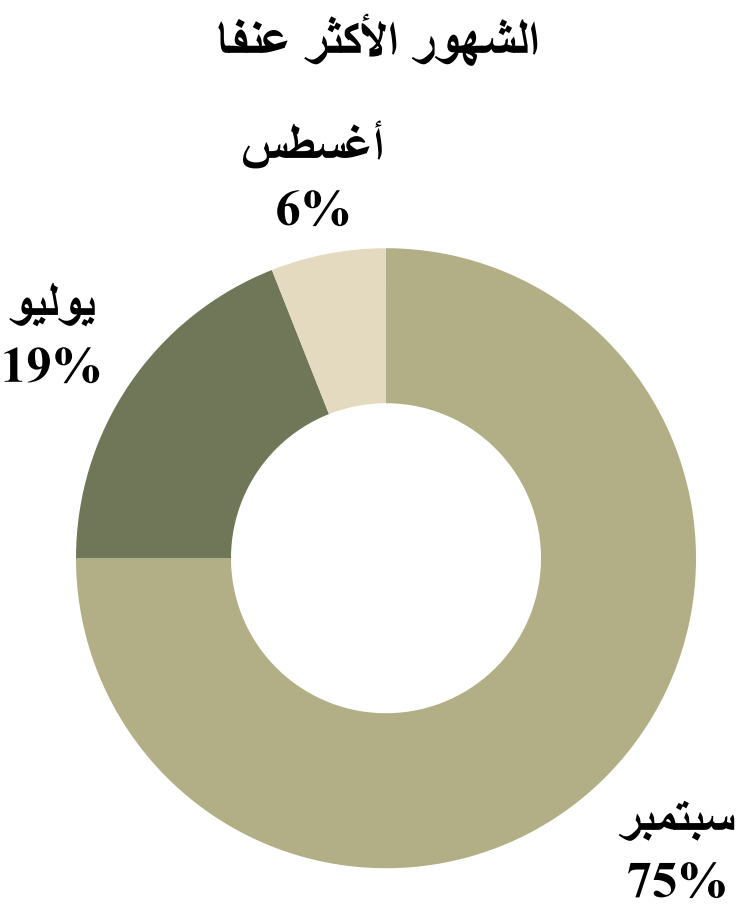
جنس الطلاب



تُظهر النتائج الخاصة بجنس الجاني في حالات العنف المدرسي المرصودة تفوقاً واضحاً للذكور، حيث استحوذ الجناة الذكور على 88% من إجمالي الحالات، مقابل 6% للإناث، بينما بلغت الحالات التي لم يُحدد فيها جنس الجاني 6%.

ثامنا، الشهور الأكثر عنفا

الشهور الأكثر عنفا	العدد
سبتمبر	12
يوليو	3
أغسطس	1
الإجمالي	16



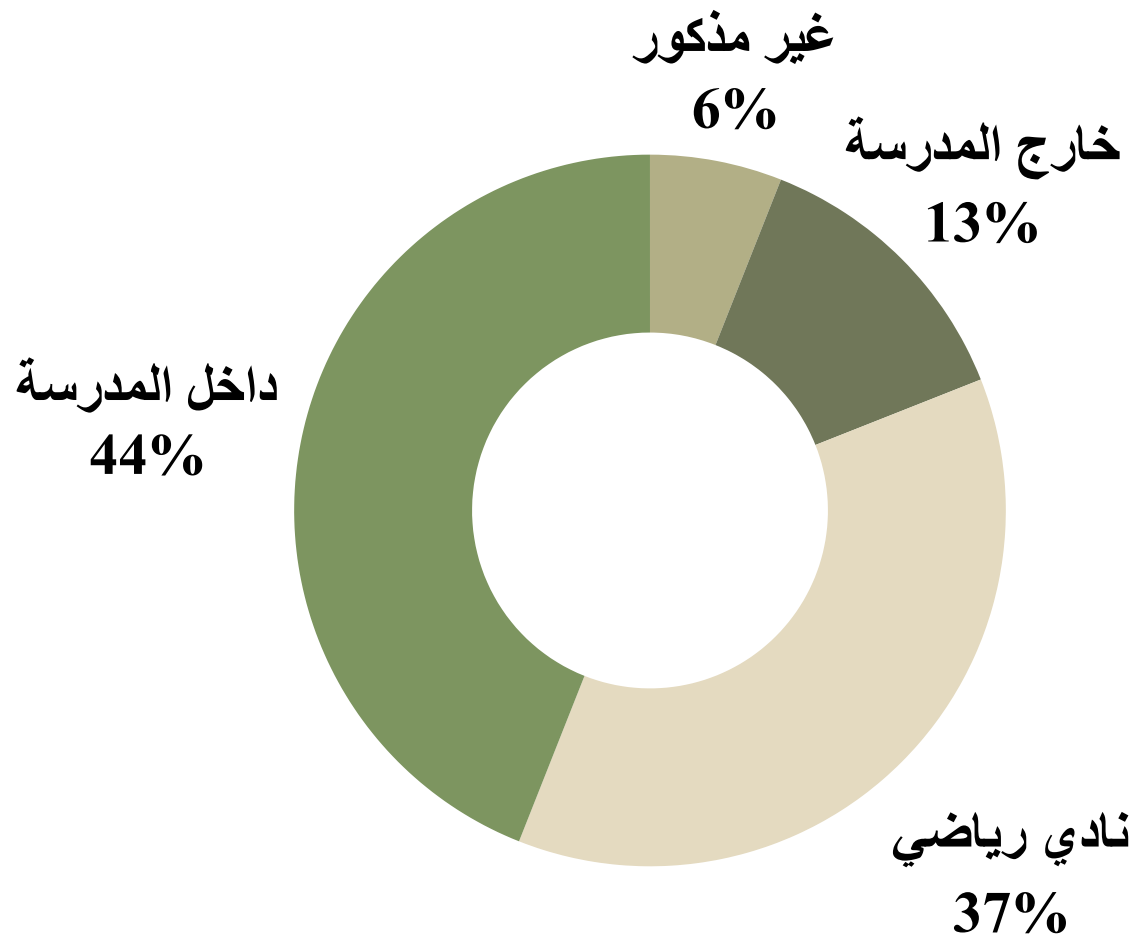
تشير النتائج إلى تفاوت واضح في توزيع حالات العنف المدرسي المرصودة وفق الأشهر؛ فقد جاء سبتمبر في المرتبة الأولى بنسبة 75% من إجمالي جرائم العنف، يليه يوليو بنسبة 19%، بينما جاء أغسطس في المرتبة الأخيرة بنسبة 6%.

ترتبط زيادة حالات العنف في شهر سبتمبر بعودة الدراسة وبدء العام الدراسي، وما يصاحبها من زيادة الاحتكاك داخل البيئة المدرسية. وفي المقابل، يرتبط انخفاض الحالات في يوليو وأغسطس بالعطلة الصيفية، ويشتمل فقط على جرائم العنف التي وقعت أثناء امتحانات الدور الثاني لبعض المراحل الدراسية.

تاسعا، مكان ارتكاب وقائع العنف

العدد	المكان
7	داخل المدرسة
6	نادي رياضي
2	خارج المدرسة
1	غير مذكور
16	الإجمالي

مكان ارتكاب وقائع العنف



يتضح من الرسم البياني أن داخل المدرسة جاء في المرتبة الأولى من حيث مكان ارتكاب وقائع العنف، بنسبة 44%، يليه النادي الرياضي في المرتبة الثانية بنسبة 37%، ثم خارج المدرسة في المرتبة الثالثة بنسبة 13%، بينما جاء غير مذكور في المرتبة الرابعة والأخيرة بنسبة 6%. وهو ما يشير إلى أهمية الالتزام بلائحة الانضباط المدرسي وتدريب المعلمين/ات عليها للقضاء على العنف في البيئة المدرسية.

المراجع:

- [1] منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). (2026، 25 مارس). ارتفاع عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدرسة للعام السابع على التوالي، ليبلغ 273 مليون طفل. تقرير اليونسكو العالمي لرصد التعليم لعام 2026. <https://www.unesco.org/ar/articles/artfa-dd-alatfal-ghyr-almthqyn-balmdrst-llam-alsab-ly-altwaly-lyblgh-273-mlywn-tfl>
- [2] منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف). (2014). مصر: التقرير القطري حول الأطفال خارج المدرسة: ملخص. المبادرة العالمية للأطفال خارج المدرسة (OOSCI)، المكتب الإقليمي لليونيسف للشرق الأوسط وشمال أفريقيا. <https://www.unicef.org/mena/reports/out-school-children-egypt>
- [3] غنايم، مهنى. (2016). الهدر التربوي الناتج عن تسرب الفتيات من التعليم: المظاهر والأسباب والعلاج. المجلة العربية لدراسات وبحوث العلوم التربوية والإنسانية، 2(5)، ديسمبر.
- [4] UNESCO Institute for Statistics. (2009). Education indicators: Technical guidelines. <https://vocabularies.unesco.org/unesco/en/page/concept975?clang=ar>
- [5] الهادي، طاهر محمد، ودحروج، هبة الشحات. (2017). تسرب الفتيات من التعليم: أزمة أمة والطريق إلى المستقبل. المجلة العربية لدراسات وبحوث العلوم التربوية، 6(6)، ص 148-167.
- [6] منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف). (2014). مصر: التقرير القطري حول الأطفال خارج المدرسة، مرجع سابق
- [7] مقار، تودري مرقص حنا. (2016). المدرسة الجاذبة: مدخل لمعالجة ظاهرة تسرب الفتيات من التعليم. المجلة العربية لدراسات وبحوث العلوم التربوية والإنسانية، 2(5)، ص 119-144.
- [8] منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف). (2014). مصر: التقرير القطري حول الأطفال خارج المدرسة، مرجع سابق
- [9] صقر، أمل (2026، إبريل). قراءة في نتائج التقرير العالمي لرصد التعليم 2026 وانعكاساته على الحالة المصرية. الاتحاد المصري للسياسات والبحوث التربوية. <https://11nq.com/r5tanbg>
- [10] منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف)، والمركز الدولي للبحوث المتعلقة بالمرأة. (2017). موجز عن مصر: دراسة إقليمية لليونسف حول زواج الأطفال في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. المكتب الإقليمي لليونسف في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
- [11] Economic and Social Commission for Western Asia, United Nations Population Fund, United Nations Children's Fund, & UN Women. (2023). The cost of child marriage over the life cycle of girls and women: Evidence from Egypt, Iraq, Jordan and Tunisia (Report No. E/ESCWA/CL2.GPID/2023/TP.5).
- [12] Economic and Social Commission for Western Asia, United Nations Population Fund, United Nations Children's Fund, & UN Women. (2023). The cost of child marriage over the life cycle of girls and women: Evidence from Egypt, Iraq, Jordan and Tunisia (Report No. E/ESCWA/CL2.GPID/2023/TP.5).
- [13] منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف)، والمركز الدولي للبحوث المتعلقة بالمرأة. (2017). مرجع سابق.
- [14] موقع فيتو. (13 سبتمبر، 2026). تفاجئوا بنقل أبنائهم للبالوريا، أولياء أمور 22 طالب ثانوي يطلبون النجدة أمام مدرسة ميت الفرماوي بالدقهلية. <https://www.vetogate.com/5730717>
- [15] يتضح من الرسم البياني أن داخل المدرسة جاء في المرتبة الأولى من حيث مكان ارتكاب وقائع العنف، بنسبة 44%، يليه النادي الرياضي في المرتبة الثانية بنسبة 37%، ثم خارج المدرسة في المرتبة الثالثة بنسبة 13%، بينما جاء غير مذكور في المرتبة الرابعة والأخيرة بنسبة 6%. وهو ما يشير إلى أهمية الالتزام بلائحة الانضباط المدرسي وتدريب المعلمين/ات عليها للقضاء على العنف في البيئة المدرسية.
- [16] موقع فيتو. (30 سبتمبر، 2026). تلاميذ يفتشون الأرض لتلقي الحصص داخل مدرسة، و"تعليم الشرقية" ترد (صور). <https://www.vetogate.com/5741316>